



وزارة التنمية الاجتماعية

الرقم ٥٢٦ / ٤ / ج
التاريخ ١٤٣٨ هـ / /
الموافق ٢٠١٧ م / ٥ / ٢٦

معالي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات


الموضوع: جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات- انتاج

تحية طيبة وبعد؛

فيالإشارة لكتاب السيد رئيس الجمعية رقم بلا تاريخ ٢٠١٧/٢/١٥ والوارد لديوان دائرة سجل الجمعيات بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٩ والمتضمن قرارالهيئة العامة للجمعية تعديل النظام الأساسي للجمعية مدار البحث، وطلب المصادقة على النظام الأساسي الجديد. وعملا بأحكام المادة (١٤/ج/٢) من قانون الجمعيات رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته واستنادا للصلاحيات الممنوحة لي من قبل مجلس إدارة إدارة سجل الجمعيات قررت الموافقة على تعديل النظام الأساسي للجمعية، والموافقة على اعتماد النظام الأساسي الجديد للجمعية. مرفقا لمعاليتكم طيه نسختين من النظام الأساسي، للكرم معاليكم بالإيعاز لمن يلزم لتسليم نسخة من النظام الأساسي للجمعية والاحتفاظ بالنسخة الثانية لديكم واعتبار جميع الانظمة الأساسية الصادرة قبل هذا النظام ملغاة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

أمين عام وزارة التنمية الاجتماعية
أمين عام سجل الجمعيات/ بالوكالة


عمر حمزة

جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات

النظام الاساسي (المعدل)

المادة (1):

- أ. تنشأ في المملكة الأردنية الهاشمية جمعية لا تستهدف الربح تسمى 'جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات' تؤسس بموجب التشريعات النافذة في المملكة الأردنية الهاشمية ولمدة غير محدودة مقرها الرئيسي مدينة عمان ويجوز لها أن تنشئ فروعاً أخرى في المملكة الأردنية الهاشمية أو في أي دولة أخرى وفقاً للتشريعات المعمول بها في تلك الدول.
- ب. تتمتع الجمعية بالشخصية الاعتبارية ولها حق التقاضي ولها بهذه الصفة تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وتقوم بكافة الأعمال والتصرفات وتعيين المحامين وفق أحكام القانون.
- ت. يخضع النظام الاساسي والمصطلحات والتعريفات الواردة في النظام للجمعية لقانون الجمعيات أو أي قانون يحل محله.

أهداف الجمعية

المادة (2):

أ. تهدف الجمعية لتحقيق ما يلي:

- 1- تمثيل الشركات العاملة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم.
- 2- رفع المستوى المهني للشركات العاملة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات.
- 3- تلبية احتياجات أعضائها ومتطلبات قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في المملكة الأردنية الهاشمية بما لا يتعارض مع المادة 3 من قانون الجمعيات، والعمل على تنسيق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وترويج المسائل والمواضيع التي تتعلق بهذا القطاع.
- 4- تشجيع فرص الاستثمار في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات داخل المملكة الأردنية الهاشمية، وتقديم البحوث والمعلومات التي تتعلق بمسوق تقنية المعلومات والاتصالات وخدماتها.
- 5- المساهمة في تفعيل المواصفات القياسية، ومراقبة الجودة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات.



6- دعم وتطوير الكوادر البشرية في المملكة الأردنية الهاشمية لخدمة قطاع تقنية المعلومات والاتصالات بالتعاون مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة.

7- العمل على حماية حقوق الملكية الفكرية للخاصة بقطاع تقنية المعلومات والاتصالات.

8- تشكيل و/أو الاشراف في الجمعيات/الاتحادات الدولية مع الجهات الأخرى في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات.

9- تسويق علاقات المساهمين في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات.

10- العمل على التوسط في تسوية نزاعات قطاع تقنية المعلومات والاتصالات.

11- مساعدة الاعضاء في القيام بنشاطات تتفق وأهداف الجمعية، وتسيق هذه النشاطات والجهود مع تلك النشاطات التي تقوم بها جمعيات وهيئات واتحادات أخرى تسعى الى تحقيق ذات الاهداف وبما لا يتعارض مع أحكام القانون.

12- التعاون مع الجهات والهيئات الرسمية والأهلية، والمنظمات المحلية والإقليمية والعالمية التي تعنى بقطاع تقنية المعلومات والاتصالات

13- العمل على تبني قضايا القطاع والاعضاء التي تعيق تطور القطاع والشركات العاملة فيه والاطلاع بالجهات الرسمية والهيئات المحلية لايجاد الحلول لها.

ب. وتحقيق الاهداف اعلاه، فان الجمعية تتوي تنفيذ البرامج والمشاريع والنشاطات التالية:

1. اعداد الدراسات والتقارير والاحصائيات المتعلقة بأعمال قطاع تقنية المعلومات والاتصالات بشكل عام ونشرها.

2. عقد لقاءات دورية للتشاور مع الجهات الرسمية ذات العلاقة بخصوص الامور المتعلقة بقطاع تقنية المعلومات والاتصالات والعمل على ايجاد حلول لمشاكل القطاع .

3. تقديم الخدمات والأنشطة المتخصصة الى اعضائها من دراسات ودورات وأية برامج أخرى من شأنها رفع المستوى المهني ومستوى الأداء لأعضاء الجمعية، وأية نشاطات أخرى ترعاها هيئة الادارة منسبة بما لا يتعارض مع اهداف الجمعية.

ج. تصنف الجمعية في سجل الجمعيات ضمن رقم (3.8) مجال العمل تنظيم مهني - تعزيز وتنظيم مصالح مشتركة للعاملين في قطاع محدد (قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات)

المادة (3):

يجوز للجمعية ولغايات التوسع والتطوير القيام بما يلي:

1. السعي الى اشراك شركات اخرى تعنى بقطاع تقنية المعلومات والاتصالات لو تعنى بالاستفادة من خبرات وتقنيات الجمعية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.
2. العمل على جمع المعلومات العملية وتوفيرها وتقديم المشورة الفنية للشركات العاملة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات.
3. دعم آراء أعضائها ووجهات نظرهم عند الطلب من خلال تقديم المعلومات والاستشارات اللازمة لتمكينهم من عرضها على الحكومات والمنظمات الدولية وأية جهات أخرى.

العضوية

المادة (4):

أ- يشمل حق العضوية في الجمعية الشركات العاملة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات ولية قطاعات أخرى مرتبطة بذلك وكما هو مبين في النظام الإداري المعتمد من قبل هيئة الإنارة، (والشركات والمؤسسات الراغبة بالاستفادة من خبرات الجمعية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات). ولا يجوز أن يكون العضو موظفاً في الجمعية.

ب- تكون العضوية في الجمعية على نوعين:-

1- عضوية عاملة.

2- عضوية مؤازرة عضوية مؤازرة

ج- العضو العامل؛ يشترط في العضو العامل أن يكون مؤسسة أو شركة أو هيئة عاملة في قطاع الاتصالات و/أو تقنية المعلومات، ويتمتع العضو العامل بحقوق العضوية الكاملة وهي:

1. حضور اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية والتصويت على القرارات المقترحة أثناء انعقادها.



2. الترشيح لعضوية هيئة الإدارة.
3. التصويت في انتخابات هيئة الإدارة.
4. الاشتراك في لجان الجمعية المختلفة ونشاطاتها.

د- العضو المؤازر:

1. لا يشترط في العضو المؤازر أن يكون عاملاً في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات وإنما يكفي بأن يكون معنياً بالاستفادة من خبرات الجمعية في هذا القطاع.
2. لا يجوز للعضو المؤازر التصويت وليس له الترشيح لعضوية هيئة الإدارة.
3. يجوز للعضو المؤازر حضور اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية والاشتراك في نقاشاتها دون أن يكون له حق التصويت على القرارات المقترحة.
4. يجوز للعضو المؤازر الاشتراك في لجان الجمعية المختلفة ونشاطاتها.

د- يجوز لأي شركة أن تقدم طلب انضمام الى الجمعية على النموذج المخصص لذلك على أن تقرر هيئة الادارة قبول الطلب أو رفضه حسب الاكثية المقررة في النظام الإداري للمعتد من قبل هيئة الإدارة، وفي حال الرفض تبين هيئة الإدارة الأسباب الداعية إلى ذلك. ويجوز للعضو الذي تم رفض طلب عضويته التقدم باعتراض لدى الوزارة/الوزير المختص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تباعه للقرار ويكون قرار الوزير المختص قطعياً

هـ- تحدد قيمة الاشتراك السنوي للعضو كما يلي:

- (750) «سبعمئة وخمسون دينار أردنياً للشركة التي يقل عدد موظفيها عن 25 موظف

- (1000) ألف دينار أردني للشركة التي عدد موظفيها من 25 الى 49 موظف

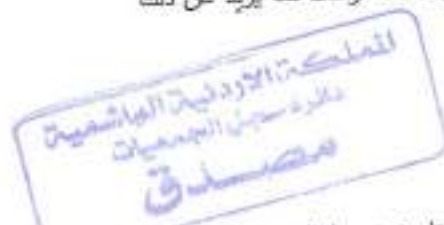
- (1500) ألف وخمسمائة دينار أردني للشركة التي عدد موظفيها من 50 الى 99 موظف

- (2000) ألفي دينار أردني للشركة التي عدد موظفيها من 100 موظف فما يزيد عن ذلك

- (2000) ألفي دينار أردني للشركات الاجنبية

- (7000) سبعة الاف دينار أردني لشركات الاتصالات

- تكون عضوية الشركات حديثة التأسيس (خلال سنة من تاريخ تسجيلها) مجاناً لرسوم الاشتراك للسنة الأولى من التأسيس شريطة أن يكون رأس مال الشركة المسجل 10,000 دينار أردني أو أكثر دون أن يكون للشركة الحق في التصويت و/أو الترشيح لعضوية هيئة الإدارة في السنة الأولى تلك، وتخضع العضوية للسنة الثانية لخصم 50%



- من رسوم الاشتراك بحسب القيمة الواردة في البند رقم (4/هـ) ويكون للشركة الحق في التصويت و/أو الترشح لعضوية هيئة الإدارة في السنة الثانية.
- يلتزم العضو بدفع هذه المبالغ بالإضافة إلى أية مبالغ أخرى تفرضها القوانين المرعية مقابل الخدمات التي تقدمها الجمعية.
- و- تؤدي رسوم الاشتراك السنوية بالنسبة للمنتسبين الجدد بتاريخ الاشتراك وتسدد رسوم تجديد الاشتراك السنوية للسنة التالية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء الاشتراك السنوي للعضو ويحد أقصى قبل شهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للجمعية.
- ز- يجوز بقرار من الهيئة العامة زيادة أو تخفيض رسوم الاشتراك السنوي ويتم اعلام الأعضاء بذلك قبل شهر من تاريخ نفاذ القرار بموافقة مجلس ادارة سجل الجمعيات على نفاذ القرار
- ح- لا يجوز تغيير نوصية العضوية من مؤازرة الى عاملة الا اذا أصبح العضو المؤازر عاملاً في قطاع الاتصالات و/أو تقنية المعلومات.
- ط- كل اشارة الى حقوق وواجبات الاعضاء المتعلقة بالتصايب و التصويت والقرارات تعنى جميع الاعضاء العاملين دون المؤازرين.

زوال العضوية
الملكبة الاردنية الهاشمية
دائرة سجل الجمعيات
مصدق

المادة (5):

- 1- تجمد العضوية في حال عدم سداد العضو لرسوم الاشتراك السنوية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استحقاقها رغم إخطاره بذلك خطياً ولا يتمتع العضو خلال هذه الفترة بأي من الحقوق الممنوحة له بموجب هذا النظام على أن تزول عضويته في حال عدم سداده لرسوم الاشتراك السنوية خلال ستة أشهر من تاريخ استحقاقها وذلك بموجب كتاب خطي صادر عن هيئة الإدارة.
- ب- يجوز لأي عضو وخلال ثلاثون (30) يوماً من تاريخ استحقاق الاشتراك السنوي او التجديد ان يطلب سحب عضويته عن طريق تقديم طلب للجمعية.
- ج- يجوز لهيئة الادارة ان تنهي عضوية أي عضو في حال فقدان احد شروط العضوية الواردة في النظام الإداري المعتمد من قبل هيئة الإدارة و/أو تصفية الشركة العضو و/أو لئلاستها و/أو حلها.

د- لهيئة الإدارة أن تنتهي عضوية أي عضو لنا متى عملاً من شأنه أن يلحق ضرراً جسيماً بالجمعية سواء كان مادياً أو معنوياً.

هـ- لا يحق للعضو الذي زالت و/أو أنهيت و/أو سحبت عضويته الرجوع على الجمعية لاسترداد الرسوم و/أو الهبات و/أو التبرعات التي قدمها للجمعية خلال فترة عضويته أو أية نفقات أخرى تكبدها العضو نتيجة انضمامه للجمعية.

إعادة العضوية

المادة (6):

لهيئة الإدارة إعادة العضوية إلى العضو الذي زالت عضويته و/أو أنهيت و/أو سحبت عند إزالة المسببات للإزالة و/أو الإنهاء و/أو السحب وبغض النظر عن المدة التي انقضت فيها عضويته.

الهيئة العامة

المادة (7):

أ- تتكون الهيئة العامة من جميع الأعضاء العاملين الذين سدوا رسوم اشتراكهم السنوية للجمعية ممن يحق لهم التصويت بحد أقصى قبل شهر من انتهاء السنة المالية للجمعية.

ب- تعقد الهيئة العامة اجتماعاً واحداً في السنة على الأقل خلال شهرين من تاريخ الانتهاء من تدقيق حسابات الجمعية على أن لا تتجاوز السنة أشهر الأولى من السنة بدعوة من هيئة الإدارة تتضمن جدول أعمال الاجتماع ومكان وموعد انعقاده.

ج- لهيئة الإدارة عقد اجتماعات الهيئة العامة غير العادية في أي وقت نراه مناسباً ودعوة الهيئة العامة لحضور الاجتماع وفقاً لأحكام لنظام الجمعية الأساسي على أن تبين الدعوة مكان وموعد انعقاده وترسل الدعوة قبل أسبوعين على الأقل من موعد انعقاده.

د- على هيئة الإدارة للجمعية اعلام الوزير المختص وأمين عام سجل الجمعيات بموعد اجتماع الهيئة العامة قبل موعد انعقاده بأسبوعين على الأقل.

هـ- للهيئة العامة في الجمعية عقد اجتماع عادي أو غير عادي بناء على طلب خطي موقع من عشرين بالمائة (20%) من أعضاء الهيئة العامة المسجلين لاشتراكهم السنوية ممن يحق لهم التصويت يقدم إلى هيئة الإدارة قبل شهر واحد على الأقل من التاريخ المقترح للاجتماع، وعلى هيئة الإدارة في هذه الحالة توجيه دعوة لجميع الأعضاء مرفقة بجدول أعمال الاجتماع.

- و- اذا لم تستجب هيئة الادارة لمثل هذا الطلب خلال خمسة عشر يوما فيحق لعشرين بالمائة (20%) من الأعضاء الذين يحق لهم التصويت التقدم إلى الوزير المختص أو أمين عام سجل الجمعيات بطلب عقد الاجتماع المذكور وللوزير المختص بعد التحقيق اتخاذ ما يراه مناسباً ويكون قراره في هذا الشأن قطعياً.
- ز- ترسل الدعوة للأعضاء لحضور اجتماعات الهيئة العامة العادية و/أو غير العادية بالبريد المسجل أو الفاكس أو بالبريد الإلكتروني أو بواسطة شركات أو جهات أخرى تتولى هذه المهام ويجوز تسليم الدعوة للعضو باليد مقابل التوقيع بالإستلام.
- ح- توقع دعوات اجتماع الهيئة العامة العادية و/أو غير العادية من قبل رئيس هيئة الإدارة أو نائبه في حال غيابه على أن يتم إرسالها قبل أسبوعين على الأقل من التاريخ المقرر لاتعقاد الاجتماع وفي جميع الأحوال يرفق جدول أعمال الاجتماع بالدعوة
- ط- لكل عضو أن ينيب عضواً آخر من الهيئة العامة بتمثله في حضور اجتماعات الهيئة العامة العادية و/أو غير العادية وذلك بموجب إثابة خطية وموقعة من المفوض بالتوقيع عن العضو غير الحاضر تفوض العضو المتأهب بحضور الاجتماع ولا يجوز للعضو أن ينوب عن أكثر من عضوين.
- ي- يتولى تمثيل العضو في اجتماعات الهيئة العامة أي شخص يملك حق تمثيل العضو والتصويت بالنيابة عنه في اجتماعات الهيئة العامة العادية و/أو غير العادية.
- ك- يكون نصاب الاجتماع العادي للهيئة العامة قانونياً بحضور ما يزيد على 50% من عدد أعضاء الهيئة العامة العاملين الذين يحق لهم التصويت وإذا لم يتوافر هذا النصاب خلال ساعة من الوقت المحدد لبدء الاجتماع يؤجل الاجتماع بعد خمسة عشر يوماً من الموعد المحدد للاجتماع الأول، ويكون النصاب في الاجتماع الثاني قانونياً بحضور أي عدد من الأعضاء العاملين الذين يحق لهم التصويت شريطة أن لا يقل عدد الحضور عن العدد المقرر لهيئة الإدارة في النظام الأساسي للجمعية.
- ل- يكون نصاب الاجتماع غير العادي للهيئة العامة قانونياً بحضور ما لا يقل عن ثلثي الأعضاء المسجلين لاشتراكهم السنوية بالأموال أو النيابة. وإذا لم يتوافر هذا النصاب خلال ساعة من الوقت المحدد لبدء الاجتماع تسقط الدعوة ويجوز الدعوة لاجتماع غير عادي مرة أخرى.
- م- لا يجوز للهيئة العامة أن تنظر في غير المسائل الواردة في جدول أعمال الاجتماعات.
- ن- ينظم سجل خاص تدرج فيه البيانات التالية:
1. محاضر اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية.
 2. الأعضاء الذين لهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة العادية و/أو غير العادية.

3. كنف الأعضاء الذين حضروا الاجتماع العادي و/أو غير العادي بالأصالة وبالنيابة.

ب- يتوجب على رئيس الاجتماع وأمين السر التأكد من أن الأعضاء الذين أدلوا بأصواتهم على القرارات المقترحة في اجتماع الهيئة العامة العادية أو غير العادية وأدرجت أسماؤهم في السجل الخاص هم من الأعضاء الذين سددوا رسوم اشتراكهم ولم تتم إزالة و/أو تجميد و/أو إنهاء و/أو سحب عضويتهم.

ج- لا يجوز لعضو الجمعية الاشتراك بالتصويت إذا كان موضوع القرار المعروض هو إبرام اتفاق معه أو رفع دعوى عليه أو إنهاء دعوى بينه وبين الجمعية وكذلك عندما تكون له مصلحة شخصية في القرار المطروح للتصويت.

د- تكون قرارات الهيئة العامة في دفتر محاضر الجلسات ويوقع عليها الرئيس وأمين السر ويذكر في محضر الجلسة أسماء أعضاء الجمعية الذي لهم حق الحضور وأسماء الحاضرين بأنفسهم أو بالإثابة كما يذكر اسم الرئيس وأمين السر والقرارات الصادرة وعدد الأصوات التي حازتها.

هـ- يرأس اجتماعات الهيئة العامة رئيس هيئة الإنارة أو نائبه في حال غيابه

جدول أعمال اجتماعات الهيئة العامة العادية

المادة (8):

أ- يشمل جدول أعمال اجتماعات الهيئة العامة العادية على الأمور التالية:

1. مناقشة تقرير هيئة الإدارة عن نشاطات الجمعية ومناقشة الوضع المالي للجمعية خلال السنة المالية السابقة.

2. مناقشة وتصديق البيانات المالية الختامية للجمعية وفحوى منقح الحسابات.

3. انتخاب أعضاء هيئة الإدارة.

4. اقرار مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة.

5. تعيين محاسب قانوني من غير أعضاء هيئة الإدارة.

6. إقرار السياسة العامة للجمعية والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.

7. الرقابة على إدارة أموال الجمعية والإشراف على أعمال الجمعية وأنشطتها.

8. مناقشة وقرار الأنظمة الداخلية والتعليمات المالية والإدارية الخاصة بالجمعية



9. حل هيئة الادارة أو إقالة أي من أعضائها.

10. لية مواضيع وأمور أخرى تتعلق بالجمعية تعرض على الهيئة العامة من قبل هيئة الادارة أو أي عضو آخر على أن يقدم العضو للمواضيع التي يرغب بمناقشتها إلى هيئة الادارة قبل موعد الاجتماع بشهر واحد على الأقل باستثناء ما يتطلب هيئة عامة غير عادية.

ب- تتخذ الهيئة العامة قراراتها في اجتماعها العادي بأغلبية وبما يزيد عن 50% من أصوات الأعضاء الحاضرين الذين يحق لهم التصويت في ذلك الاجتماع.

جدول اعمال اجتماعات الهيئة العامة غير العادية

المادة (9):

أ- تدعى الهيئة العامة إلى اجتماع غير عادي لمناقشة الأمور التالية وقرارها ولا يجوز مناقشة أي أمر منها إذا لم يكن مدرجاً في الدعوة إلى الاجتماع:

1. حل الجمعية الاختياري.

2. تعديل نظام الجمعية الاساسي فيما يتعلق بأهدافها وغاياتها شريطة الحصول على موافقة مجلس ادارة سجل الجمعيات على هذا التعديل.

3. انشاء فرع أو فروع جديدة للجمعية.

4. تمج الجمعية في أي جمعية أو جمعيات أخرى

5. أي أمر يمس سمعة الجمعية، وتتخذ القرارات بشأنه بالأغلبية المطلقة للحضور.

ب- تتخذ الهيئة العامة قراراتها في اجتماعها غير العادي بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين الذين يحق لهم التصويت في ذلك الاجتماع.



المادة (10):

تتولى ادارة الجمعية هيئة إدارة تمارس كافة الصلاحيات المناطة بها بموجب النظام الاساسي او بموجب احكام القانون بحيث تشمل صلاحيات هذه الهيئة كل ما يتعلق بادارة وتحقيق غايات الجمعية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

1- تعيين مدير تنفيذي للجمعية وتفويضه خطياً بتعيين الموظفين اللازمين لعمل الجمعية واتخاذ الاجراءات المتعلقة بهم والقيام بمهام الجمعية الإدارية وادارتها وتشغيلها في مختلف أنشطتها وفعاليتها بما فيها القيام بما هو آت:

- أ. اعداد الانظمة الداخلية والتعليمات المالية والادارية الخاصة بالجمعية وفروعها وعرضها على هيئة الإدارة لاقرارها.
- ب. اعداد مشروع الموازنة السنوية والتقرير السنوي والبيانات المالية للختامية وعرضها على هيئة الإدارة لاقرارها.
- ج. إبرام العقود والاتفاقيات.
- د. تشكيل اللجان الإدارية المتخصصة لدعم برامج الجمعية.
- هـ. أي مهام أو صلاحيات اخرى تفوضها بها هيئة الإدارة
- و. اعداد التقرير السنوي لنشاطات الجمعية وتنظيم اجتماعات الهيئة العامة والدعوة لهذه الاجتماعات.

- 2- تفويض المدير التنفيذي و/أو أي من أعضاء هيئة الإدارة و/أو مجموعة منهم بالتوقيع بالنيابة عن الجمعية في بعض الشؤون المالية والادارية والقضائية الخاصة بالجمعية.
- 3- اعتماد البنك، أو البنوك، الذي تودع فيه اموال الجمعية.
- 4- أي مهام أو صلاحيات اخرى تفوضها بها الهيئة العامة.
- 5- تنظيم المسائل المتعلقة بدفع المصاريف المترتبة على ترويج الجمعية وتسجيلها.

المادة (11):

أ. تتكون هيئة الادارة من أحد عشر عضواً (بما يتوافق مع المادة 4) يتم انتخابهم بالاقتراع السري من قبل الهيئة العامة وفقاً للآلية التي تعتمدها هيئة الإدارة في هذا الخصوص باستثناء هيئة الادارة الاولى التي يتم انتخابها من قبل الهيئة التأسيسية.

ب. تقوم هيئة الادارة بانتخاب رئيس من بين أعضائها كما تنتخب نائباً للرئيس وأميناً للصندوق وأميناً للسر. تعقد هيئة الادارة 4 اجتماعات على الأقل خلال السنة بدعوة من رئيس الهيئة أو نائبه.

ج. مدة عضوية أعضاء هيئة الإدارة سنتين ميلاديتين.

د. لا يجوز تمثيل العضو في اجتماعات هيئة الإدارة الا من قبل أحد الأشخاص المبينين تالياً:

- المدير العام لدى العضو.
- نائب / مساعد المدير العام لدى العضو حسب واقع الحال.

- ز- رئيس مجلس إدارة العضو.
- نائب / مساعد رئيس مجلس إدارة العضو حسب واقع الحال.

→ على الرغم مما ورد في الفقرة (هـ) أعلاه، يجوز للعضو تعيين ممثلاً له من غير الأشخاص المذكورين في لفقرة (هـ) أعلاه لتمثيله في اجتماعات هيئة الإدارة اللاحقة، مع مراعاة ما يلي:

1. يشترط على العضو أن يحضر ممثلاً بأحد الأشخاص المسميين في الفقرة (هـ) من هذه المادة الاجتماع الأول لهيئة الإدارة التالي لانتخابه أو تعيينه (حسب مقتضى الحال) أو التالي للمصادقة على التصديقات الطارئة على هذه المادة من قبل الجهات المختصة وعلى العضو في هذا الاجتماع تسعياً الشخص الذي سيقوم بتمثيل العضو في اجتماعات هيئة الإدارة بموجب كتاب خطي موقع من المفوض بالتوقيع عن العضو.

2. تقوم هيئة الإدارة بإصدار قرارها بغبول ممثل العضو في اجتماعات هيئة الإدارة أو برفضه.

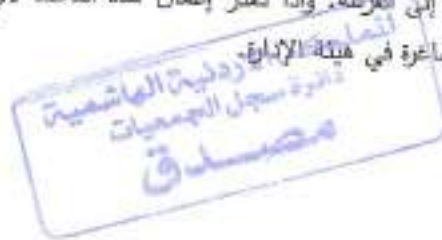
3. يجوز للعضو بعد تعيين ممثله في هيئة الإدارة بموجب أحكام هذه الفقرة استبداله بغيره بما يتوافق مع المادة 11/هـ.

و- لا يجوز أن يشغل مقعد هيئة الإدارة أكثر من عضوين يملك فيهما نفس الشريك 50% أو أكثر من ملكية كل من العضوين. على أن يكون لكل عضو في الجمعية الحق بالترشيح لعضوية هيئة الإدارة. وفي حال تم انتخاب أكثر من عضوين في هيئة الإدارة يملك فيهم نفس الشريك 50% أو أكثر من ملكية كل من الأعضاء المنتخبين فيتم اختيار عضوين منهما فقط الحاصلين على أعلى الأصوات لشغل عضوية هيئة الإدارة.

ي- تمثل هيئة الإدارة الجمعية لدى كافة الهيئات الحكومية والأهلية والقضائية فيما لها من حقوق وما عليها من واجبات.

المادة (12):

عندما يشغر منصب عضو في هيئة الإدارة خلال مدة ولاية تلك الهيئة لأي سبب من الأسباب، يصبح العضو الذي ذل أكبر عدد من الأصوات بعد الأعضاء المنتخبين في هيئة الإدارة القائمة عضواً في هيئة الإدارة بدلاً من العضو الذي شغر منصبه، وفي حال التساوي يتم اللجوء إلى القرعة. وإذا تعذر إعمال هذه القاعدة لأي سبب من الأسباب تنتخب الهيئة العامة أعضاء جدد لشغل المناصب الشاغرة في هيئة الإدارة.



المادة (13):

لا يتلقى عضو هيئة الإدارة عوضاً مقابل شغله لهذا المنصب، إلا أنه يجوز أن يحصل على نفقات السفر والإقامة التي تكبدها نتيجة لقيامه بمهامه كعضو هيئة إدارة وفقاً لأحكام النظام الإداري المعتمد من قبل هيئة الإدارة.

المادة (14):

- أ- لا يجوز لعضو هيئة الإدارة التخلف عن حضور جلساتها إلا بعذر مقبول يقدم قبل موعد انعقاد الجلسة.
- ب- يفصل من عضوية هيئة الإدارة كل عضو يتخلف عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون عذر مقبول ودون الحاجة إلى عقد اجتماع غير علني للهيئة العامة.

المادة (15):

- أ- تتضمن صلاحيات رئيس هيئة الإدارة ما يلي:
 1. ترؤس اجتماعات هيئة الإدارة والهيئة العامة.
 2. تمثيل الجمعية لدى السلطات الرسمية والفضائية وإدى الغير.
 3. الاشراف على كافة أعمال الجمعية واللجان المنبثقة عنها.
 4. التوقيع بالنيابة عن الجمعية في الأمور الإدارية والقضائية مع مراعاة المادة (20/ج) لئلاء.
- ب- في حال غياب الرئيس أو اعتذاره يقوم نائب الرئيس مقامه.
- ج- في حال غياب رئيس هيئة الإدارة ونائبه يقوم الرئيس بتفويض أي من أعضاء هيئة الإدارة خطياً بكل أو ببعض الصلاحيات المخولة له.

المادة (16):

تتضمن صلاحيات أمين السر ما يلي:

1. اعداد وثائق ومجلات الجمعية وتنظيمها وتنظيم مخابراتها ومراسلاتها.
2. تدوين وقائع جلسات هيئة الإدارة والهيئة العامة.
3. القيام بأعمال أمين الصندوق عند غيابها عن الجمعية.



المادة (17):

تتضمن صلاحيات أمين الصندوق ما يلي:

1. استلام المبالغ و/أو الشيكات التي ترد الى الجمعية بإيصالات مختومة بخاتم الجمعية وموقعة منه. مع مراعاة المادة (24) من هذا النظام يقوم أمين الصندوق بإيداع تلك المبالغ و/أو الشيكات لدى المصرف الذي تقررره هيئة الادارة كما يجوز لأمين الصندوق تفويض صلاحياته المذكورة في هذا البند لأي شخص توافق هيئة الإدارة على قيامه بهذه المهام.
2. تنفيذ قرارات هيئة الادارة فيما يتعلق بمعاملات الجمعية المالية ويتولى المفوضون بالتوقيع المشار إليهم في هذا النظام التوقيع على كافة المستندات اللازمة للقيام بذلك ويقدم حساباً شهرياً عن حالة الجمعية المالية الى هيئة الادارة.
3. حفظ الدفاتر والمستندات المالية في مركز الجمعية لتكون تحت طلب الجهات الإدارية المختصة، وتجاوز لأمين للصندوق تفويض صلاحياته المذكورة في هذا البند لأي شخص توافق هيئة الإدارة على قيامه بهذه المهام.
4. القيام بأعمال أمين المر عند غيابه.

المادة (18):

لغايات تحقيق اهداف الجمعية والقيام بمهامها، لهيئة الادارة تعيين اي شركة او شخص او مجموعة أشخاص كوكلاء للجمعية دون ان تتجاوز الصلاحيات الموكلة لهم تلك الممنوحة الى هيئة الادارة للمدة وضمن الشروط التي تراها الهيئة مناسبة.

المادة (19):

لهيئة الادارة تشكيل لجان فرعية تتولى القيام بمهام محددة، كما يجوز للهيئة تفويض ايا من صلاحياتها لأي من تلك اللجان لتحقيق اهداف الجمعية أو جزء منها وحسب ما تراه الهيئة مناسبة.

المادة (20):

أ- يكون نصاب اجتماع هيئة الادارة قانونياً بحضور ما يزيد على 50% من عدد الأعضاء على ان يكون الرئيس أو نائبه من بينهم، وإذا لم يتوافر هذا النصاب خلال ساعة من الوقت المحدد لبدء الاجتماع فيؤجل الاجتماع الى موعد



آخر يعقد خلال اسبوع من التاريخ المحدد للإجتماع الاول ويعاد تبليغ جميع الاعضاء به، ويكون للصاب في الاجتماع الثاني قانونيا بحضور أي عدد من الأعضاء.

ب- تحدد هيئة الإدارة طريقة عقد اجتماعاتها وكيفية اتخاذ القرارات الصادرة عنها والأغلبية اللازمة لصدور هذه القرارات في النظام الإداري المعتمد من قبلها.

ج-

1- تحدد هيئة الإدارة المفوضين بالتوقيع ومن يتوب عنهم عن الجمعية في كافة الامور المالية والتعاقدية والادارية والقضائية لأي من اعضاء هيئة الإدارة او مجموعة منهم.

2- تبقى صلاحية المفوضين بالتوقيع سارية المفعول وثلاثة حتى تاريخ تولي اعضاء الهيئة الادارية المنتخبة اعمالها وتعيين مفوضين بالتوقيع جدد.

المادة (21):

لهيئة الإدارة اصدار او تعديل الانظمة الداخلية التي تحكم عمل الجمعية وشؤونها كلما كان ذلك ضروريا شريطة موافقة الهيئة العامة عليها.

الامور المالية

المادة (22):

أ- يقوم كل عضو بدفع رسوم الاشتراك السنوية المحددة في هذا النظام أو تلك التي تعدلها هيئة الإدارة وفقا لأحكام النظام الأساسي.

ب- يتم اصدار الموازنة السنوية للجمعية من قبل هيئة الإدارة سنويا.

ج- تبدأ سنة الجمعية المالية من 1/1 وتنتهي في 31/12 من كل سنة.

د- تحتفظ الجمعية في مركزها بالسجلات التالية، تلتزم بفتحها وتلظيمها وفقا لأصول مسك الدفاتر:

1. سجل اللوازم.

2. سجل اجتماعات هيئة الإدارة.

3. سجل اجتماعات الهيئة العامة.

4. سجل العضوية.



5. سجل الاشتراكات.
6. سجل اليومية.
7. سجل المحاسبة.
8. سجل الوصولات والرخص.
9. السجلات الفنية (سجل الدورات، البرامج، المشاريع والمتقنين من خدمات الجمعية... الخ).

موارد الجمعية

المادة (23):

تتكون إيرادات الجمعية من:

- 1- رسوم الاشتراك السنوية التي يسندها الأعضاء.
- 2- التبرعات والهبات بما يتفق مع أحكام القانون والتشريعات النافذة.
- 3- المبالغ التي تتقاضاها الجمعية عن الخدمات التي تقدمها بغض النظر عن كونها جمعية لا تستهدف الربح بما يتفق مع أحكام القانون والتشريعات النافذة.
- 4- ربح إيرادات المؤتمرات واللقاءات بما يتفق مع أحكام القانون والتشريعات النافذة.
- 5- أي موارد أخرى تولفق عليها هيئة الإدارة بما يتفق مع أحكام القانون والتشريعات النافذة.

المادة (24):

لهيئة الإدارة فتح حساب أو أكثر باسم الجمعية لدى أي مصرف شريطة أن يتم سحب أي مبلغ من قبل المفوضين بالتوقيع وإيداعها وفقاً لأحكام المادة (17) أعلاه وبما يتفق مع أحكام القانون والتشريعات النافذة.

تدقيق الحسابات

المادة (25):

يتم تدقيق حسابات الجمعية وسجلاتها المالية من قبل مدقق حسابات قانوني.



المادة (26):

- أ- تبقى الجمعية قائمة لحين حلها بقرار تتخذه الهيئة العامة في اجتماع غير عادي أو من قبل أي جهة مختصة ووفقاً للتشريعات المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية.
- ب- في حال حل الجمعية، تؤول أموال الجمعية المنقولة وغير المنقولة بعد أداء جميع التزاماتها إلى الجهات بحسب قانون الجمعيات أو أي قانون يحل محله والائتمنة الصادرة بموجبه.
- ج- إذا تم حل الجمعية:

أ- إذا تم حل الجمعية وفق أحكام التشريعات النافذة، فعليها أن تتوقف عن ممارسة أعمالها، وتحفظ بشخصيتها الاعتبارية بالتقدير اللازم لها.

ب- يشكل الوزير المختص لجنة لحل الجمعية، تتولى المهام التالية:

- 1- الإعلان عن قرار حل الجمعية بالنشر في صحيفتين يوميتين محليتين لثلاثة ايام متتالية على نفقة الجمعية، على أن يتضمن الإعلان دعوة الدائنين لتقديم مطالباتهم والمدينين لبيان الالتزامات المترتبة عليهم، وتأكيد ضرورة مراجعة لجنة حل الجمعية خلال شهر من تاريخ النشر وتقديم الوثائق والمستندات والبيانات المؤيدة لمطالباتهم أو التزاماتهم.
- 2- مخاطبة البنوك المعتمدة لدى الجمعية من خلال الوزارة المختصة لابقاف اعتماد المفوضين بالتوقيع على حسابات الجمعية، وطلب كشف حساب تفصيلي يبين رصيد الجمعية واخر الحركات المالية التي تمت عليه.
- 3- فتح حساب خاص للجمعية في البنك الذي تعتمد اللجنة تودع فيه الاموال التي يتم تسليمها او تحصيلها.
- 4- حصر موجودات الجمعية من الاموال المنقولة وغير المنقولة وتنظيم كشوفات تفصيلية بها وحصر الذمم المترتبة للجمعية على الغير واعداد كشوفات تفصيلية بها وبالالتزامات المترتبة على الجمعية للغير والتصديق عليها.
- 5- اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتحصيل ديون الجمعية وحماية اموالها بما في ذلك لقامة الدعاوى، واتخاذ ما يلزم للمحافظة على اموال الجمعية واستيفاء حقوقها ووفاء ديونها من الحساب المشار اليه في البند (3) من هذه الفقرة ، او من اي حسابات اخرى للجمعية
- 6- بيع موجودات الجمعية لو اي جزء منها اذا ثبت عدم توافر اي مبالغ نفدية في حساب الجمعية او عدم كتابتها لتسديد جميع الالتزامات المترتبة عليها .

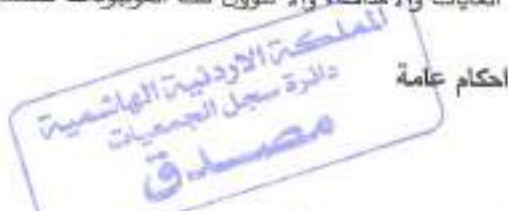


7- التوصية للوزير المختص بتشكيل لجنة فنية متخصصة لدراسة اي برنامج او مشروع لم يتم استكمال اجراءات تنفيذه او عدم الوضوح في الوثائق المالية الخاصة به من حيث الصرف والقبض والتنفيذ وتقديم لتوصيات اللازمة بشأنه.

8- التحقق من مدى توافق القرار الصادر عن الهيئة العامة للجمعية قبل حلها والمتضمن التبرع او التصرف بأي من موجوداتها لصالح اي جهة اخرى مع احكام نظامها الاساسي وقانون الجمعيات ومن ان هذا القرار لم يكن له علاقة بحل الجمعية والتوصية للوزير المختص بتنفيذ قرار الهيئة العامة للجمعية من عدمه

9- تزويد الوزارة المختصة بتقرير شهري عن سير اعمالها مضمنا حساباتها.

10- للتنسيق للوزارة المختصة بعد استكمال اجراءات حل الجمعية بتحويل موجوداتها للجمعية التي حدها نظامها الاساسي، على ان تكون هذه الجمعية لها ذات الغايات والاهداف والافتقار تلك الموجودات للسندوث



المادة (27):

يجوز للجمعية ان تنسب الى أي اتحاد أو ان تندمج أو تتحد مع جمعية أو هيئة اجتماعية مسجلة أخرى أو أكثر وفقاً لقانون الجمعيات أو أي قانون يحل محله والتشريعات النافذة.

المادة (28):

يحق للجمعية امتلاك العقارات والأراضي وغير ذلك من الاموال المنقولة وغير المنقولة ولها الحق في بيع ورهن وتأجير أو الشرح بأي منها بقرار تتخذه الهيئة العامة مع مراعاة الموافقات الرسمية النافذة بحسب قانون الجمعيات، أو أي قانون يحل محله والتشريعات النافذة.

حدد مجال التخصص الرئيسي و رقمه

روابط مهنية

الجنس	الفئة المستهدفة الثانوية (اختياري)	الفئة المستهدفة الرئيسية	اختر نوع النشاط	وصف مجال العمل	مجال العمل	رقم مجال العمل
<input type="checkbox"/> ذكر <input type="checkbox"/> أنثى		<input type="checkbox"/> الأطفال (١٧-٠ سنة) <input type="checkbox"/> الشباب (٢٤-١٨ سنة) <input type="checkbox"/> الكبار (٦٤-٢٥ سنة) <input type="checkbox"/> كبار السن < ٦٥ سنة <input type="checkbox"/> العائلة / العشيبة <input type="checkbox"/> المجتمع ككل <input type="checkbox"/> منظمات المجتمع المدني <input type="checkbox"/> وسائل الإعلام <input type="checkbox"/> القطاع الخاص <input type="checkbox"/> الحكومة	<input type="checkbox"/> كسب التأييد <input type="checkbox"/> رفع الوعي <input type="checkbox"/> الفروض <input type="checkbox"/> والمساعدات المالية <input type="checkbox"/> والعينية والدعم <input type="checkbox"/> البحوث والدراسات <input type="checkbox"/> والتوثيق <input type="checkbox"/> الخدمات <input type="checkbox"/> بناء المهارات	تعزيز وتنظيم مصالح مشتركة للعاملين في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات	تنظيم مهني	٣/٨
<input type="checkbox"/> ذكر <input type="checkbox"/> أنثى <input type="checkbox"/> ذكر <input type="checkbox"/> أنثى	<input type="checkbox"/> الأيتام <input type="checkbox"/> الفقراء والمحتاجون <input type="checkbox"/> اللاجئون <input type="checkbox"/> والمكوبون <input type="checkbox"/> عاطلون عن العمل <input type="checkbox"/> إعاقة بصرية <input type="checkbox"/> إعاقة سمعية <input type="checkbox"/> إعاقة حركية <input type="checkbox"/> إعاقة نفسية <input type="checkbox"/> إعاقات متعددة	<input type="checkbox"/> الأطفال (١٧-٠ سنة) <input type="checkbox"/> الشباب (٢٤-١٨ سنة) <input type="checkbox"/> الكبار (٦٤-٢٥ سنة) <input type="checkbox"/> كبار السن < ٦٥ سنة <input type="checkbox"/> العائلة / العشيبة <input type="checkbox"/> المجتمع ككل <input type="checkbox"/> منظمات المجتمع المدني <input type="checkbox"/> وسائل الإعلام <input type="checkbox"/> القطاع الخاص <input type="checkbox"/> الحكومة	<input type="checkbox"/> كسب التأييد <input type="checkbox"/> رفع الوعي <input type="checkbox"/> الفروض <input type="checkbox"/> والمساعدات المالية <input type="checkbox"/> والعينية والدعم <input type="checkbox"/> البحوث والدراسات <input type="checkbox"/> والتوثيق <input type="checkbox"/> الخدمات <input type="checkbox"/> بناء المهارات			

المملكة الأردنية الهاشمية
دائرة سجل الجمعيات
مصدق